



تقرير التطورات في الاقتصاد الكلي

نوفمبر 2025

جداول للاستثمار
Jadwa Investment



الأنشطة النفطية

المملكة في طريقها لإضافة أكثر من 1 مليون برميل يومياً من النفط الخام هذا العام، حيث سيصل الإنتاج 10,1 مليون برميل يومياً في ديسمبر، مرتفعاً من 9 مليون برميل يومياً في نهاية عام 2024. وباعتبر هذا هو أعلى مستوى لانتاج الخام منذ أبريل 2023. وهذا يعادل متوسطاً سنوياً يبلغ 9,5 مليون برميل يومياً لعام 2025، بزيادة نسبتها 5,7% عن عام 2024.

في عام 2025، بدأ تحالف أوبك وشركائها في التخلص من التخفيضات في الإنتاج التي قامت بها مجموعة من ثمانية دول في التحالف في عامي 2022-2023. وفي أوائل نوفمبر، أعلن ذلك التحالف عن زيادة أخرى في ديسمبر، بليها استقرار الإنتاج في الربع الأول من عام 2026 (شكل 2).

في عام 2026، توقع أن يبقى إنتاج الخام مستقراً بدرجة كبيرة مقارنة بنهاية عام 2025، ولكن هذا يعني أن متوسط إنتاج الخام سيكون أعلى بنسبة 6,7% عن المتوسط في عام 2025.

يميل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط لتبع التغيرات في إنتاج النفط الخام بشكل عام، ولكن يمكن أيضاً أن يتأثر بقطاع الغاز الذي يشهد استثمارات كبيرة، وبصورة خاصة لتطوير حقل الجافورة لغاز الذي يتوقع أن يدخل مرحلة الإنتاج في نهاية عام 2025. في النصف الأول من عام 2025، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي أقوى من النمو في إنتاج النفط الخام، وقد يعكس ذلك التوسع في قطاع الغاز.

بناءً على ذلك، نقدر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي بنسبة 6,6% عام 2025، ثم يرتفع إلى 7% عام 2026، وذلك نظراً لارتفاع متوسط النمو في إنتاج النفط الخام، مع الأخذ في الاعتبار توسيع قطاع الغاز بالإضافة إلى ذلك.

يتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج النفط الخام 9,5 مليون برميل يومياً في عام 2025، ثم يرتفع إلى متوسط 10,1 مليون برميل يومياً في عام 2026.

كذلك، ستدعم زيادة إنتاج الغاز نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي.

الأنشطة غير النفطية

تشير التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الثالث، إلى نمو بنسبة 4,5%， على أساس سنوي، وذلك بعد متوسط نمو في النصف الأول من العام بنسبة 4,8% (شكل 3). كذلك أعلنت الهيئة العامة للإحصاء تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للعام 2024 برفعة من 5,2% إلى 6,6%، على أساس سنوي. خلال النصف الأول من عام 2025، حظيت الأنشطة غير النفطية بدعم واسع شمل جميع القطاعات، مع مساهمات ملحوظة من قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" (الذي يشمل الضيافة) وقطاع "التصنيع غير النفطي".

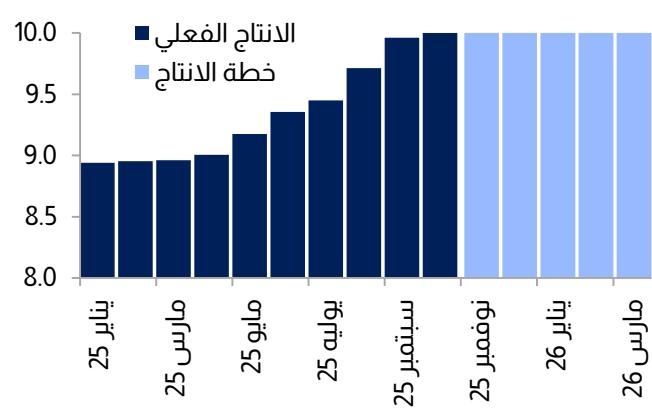
نما الانفاق الاستهلاكي بمتوسط 10,5% في الفترة من بداية العام حتى سبتمبر، مقارنة بمتوسط نمو بنسبة 7,4% خلال نفس الفترة من العام الماضي. ويعود بعض النمو الدسمى هذا العام جزئياً إلى الأسعار، فعلى سبيل المثال، تشير البيانات الخاصة بعمليات نقاط البيع حسب القطاع، إلى زيادة قيمة عمليات نقاط البيع في قطاع "المجوهرات" بحوالى 30% من بداية العام حتى سبتمبر، وهو ما يمكن أن يعزى بشكل كبير إلى ارتفاع أسعار الذهب في الـ 15 شهراً الماضية.

ارتفاع إجمالي الاستهلاك يفضل تحسن أوضاع سوق العمل، حيث ارتفع توظيف السعوديين في القطاع الخاص بنسبة 2,2% في الربع الثاني، على أساس سنوي. ورغم أن معدل البطالة بلغ 6,8%

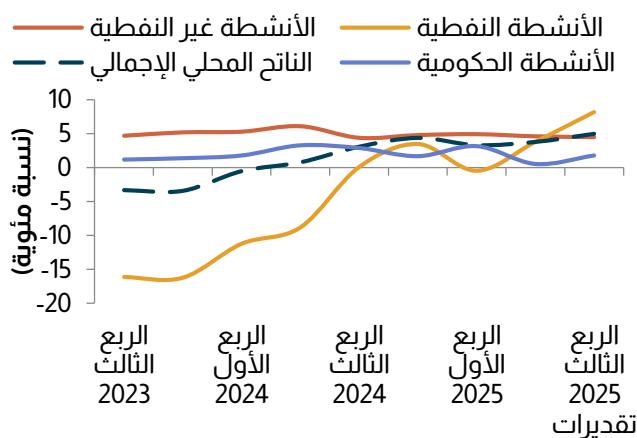
في النصف الأول من عام 2025، جاءت الأنشطة غير النفطية مدرومة بشكل واسع من جميع القطاعات.

ارتفاع إجمالي الاستهلاك نتيجة لتحسين أوضاع سوق العمل.

شكل 2: إنتاج النفط الخام في المملكة (مليون برميل يومياً)



شكل 3: الناتج المحلي الإجمالي، حسب القطاع (التغير على أساس سنوي)





في الربع الثاني، مرتقاً عن مستوى في الربع الأول، لكنه لا يزال دون مستوى الـ 7% الذي تم تسجيله في نهاية عام 2024. كذلك، زاد متوسط الأجور لل سعوديين بنسبة 8,6% في الربع الثاني، على أساس سنوي، مما وفر المزيد من الدعم للاستهلاك المحلي.

في قطاع "التصنيع غير النفطي"، واصلت جهود التوطين تقدمها، مما أدى إلى زيادة الإنتاج في قطاعات مثل المنتجات غير المعدنية، التي ارتفعت بنسبة 9% خلال الفترة من بداية العام وحتى سبتمبر. في الوقت نفسه، يعكس النمو القوي في عمليات إعادة التصدير التقدم المحرز في مجال النقل والخدمات اللوجستية. وزادت الصادرات من الآلات والمعدات (بما في ذلك إعادة التصدير) بمتوسط 96% في المتوسط في الفترة من بداية العام وحتى سبتمبر (شكل 4).

من المتوقع أن تسجل أنشطة البناء والعقارات نمواً أبطأ في النصف الثاني من عام 2025، انعكاساً للتأثير الأولي للوائح العقارية الجديدة (على الرغم من أن ارتفاع الإنفاق الرأسمالي الحكومي في النصف الثاني من العام مقارنة بالنصف الأول سيكون له تأثير إيجابي في بعض القطاعات). ارتفعت أسعار العقارات في الرياض بنسبة 1% فقط في الربع الثالث، على أساس سنوي، مقارنة بمتوسط 8,6% خلال الفترة بين عامي 2023 و 2024 (شكل 5).

مع ذلك، يتوقع حدوث انتعاش في أنشطة البناء والعقارات في عام 2026 لسبعين رئيسين: من شأن انخفاض أسعار الفائدة أن يحفز الطلب على الرهون العقارية، كما أن القطاع يتوقع أن يتحسن من حيث الوضوح فيما يتعلق باللوائح العقارية، التي تم إدخالها بشكل أساسي لتعزيز المعروض من المساكن لتلبية الطلب الأساسي الذي من المتوقع أن يظل قوياً.

من المتوقع أن يحافظ الناتج المحلي الإجمالي لقطاع تجارة الجملة والتجزئة، الذي يشمل أنشطة الضيافة، على رزم قوي، مدعوماً بالتوسيع المستمر في قطاع السياحة وجود عدد كبير من الفنادق الجديدة المقرر افتتاحها في مختلف أنحاء المملكة (نص مظلل 1). كذلك، من المقرر أن يسهم الجدول الحافل للأحداث الرياضية والتلفزيونية في إعطاء دفعه قوية لقطاع الضيافة. إلى جانب الاستثمارات المستمرة في البنية التحتية، من المتوقع أن تدعم تلك التطورات النمو في قطاع النقل، والاقتصاد غير النفطي بشكل عام.

وواصلت جهود التوطين دعمها للإنتاج في بعض شرائح قطاع التصنيع.

يتوقع أن تتحقق أنشطة البناء والعقارات انتعاشاً في عام 2026.

التوسيع في نشاط السياحة يواصل دعمه للاقتصاد غير النفطي.

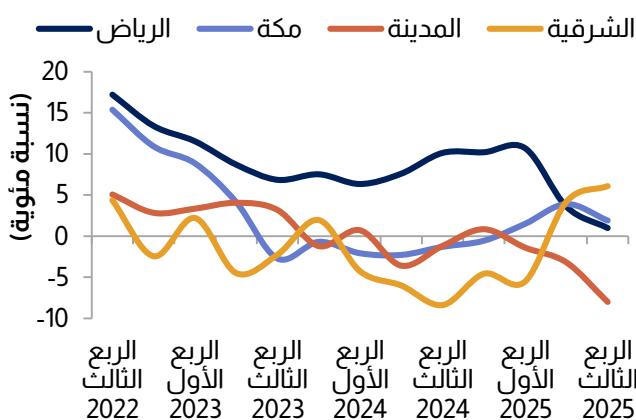
نص مظلل 1: تسارع وتيرة اكتمال المشاريع في البحر الأحمر

يمتد قطاع السياحة المتتطور في المملكة ليشمل عدداً من الوجهات الرئيسية، بما في ذلك الدرعية وغيرها من معالم الجذب في الرياض، وساحل البحر الأحمر، والعلاء، وأبها، والعزيز من أعمال التطوير في جدة، بالإضافة إلى السياحة الدينية في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

تتبلور أعمال التطوير على ساحل البحر الأحمر بسرعة، مع تزايد تسليم الفنادق في نهاية العام وحتى عام 2026. الوجهتان الرئيسيتان في الوقت الحالي هما مشروع البحر الأحمر وأمالا، وكلاهما مملوك ويدار من قبل شركة البحر الأحمر الدولية التابعة لصندوق الاستثمار العام.

ضمن مشروع البحر الأحمر، تم افتتاح ستة فنادق منذ عام 2023 وهي الآن تمارس نشاطها.

شكل 5: أسعار العقارات، حسب المنطقة
(التغير على أساس سنوي)



شكل 4: الصادرات من "الآلات والمعدات"
(المتوسط المتحرك لثلاثة أشهر، التغير على أساس سنوي)





وهناك ثلاثة فنادق أخرى يتوقع افتتاحها بنهاية العام، وبسبعة أخرى بحلول منتصف عام 2026، وبذلك تكتمل المرحلة الأولى (16 فندقاً). تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في تعزيز خيارات الرحلات الجوية إلى مطار المشروع، وهو مطار البحر الأحمر الدولي، سواء من داخل المملكة أو من خارجها. تعد جزيرة "شوري" جزءاً أساسياً من المشروع، وتضم ملعاً للجولف، كما يجري حالياً بناء المزيد من خيارات التسوق والترفيه.

في مشروع أمالا، الواقع على الساحل، هناك ثمانية فنادق في المرحلة الأولى من التطوير، وسيتم اكتمال معظمها خلال عام 2026. أيضاً، سيتم افتتاح مرسى لليخوت الفاخرة قريباً. سيضم كل من مشروع أمالا والبحر الأحمر فيلات وشقق سكنية، وقد بدأ بيعها بالفعل.

سيؤدي استمرار اكتمال المشاريع في البحر الأحمر وأمالا إلى دعم أرقام الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2026، ولا سيما من خلال قطاع تجارة الجملة والتجزئة والضيافة.

الموقف المالي - ميزانية حذرة بخصوص الإنفاق، في ظل التوقعات غير المؤكدة لأسعار النفط

قدر تقرير الأداء الاقتصادي نصف السنوي للحكومة بأن عجز الميزانية للعام 2025 سيتوسّع إلى 245 مليار ريال (5,3% من الناتج المحلي الإجمالي). ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي تراجعت بنسبة 23%، على أساس سنوي، خلال الفترة بين الربعين الأول والثالث.

توقع التقرير نصف السنوي تراجعاً في الإنفاق بنسبة 2,8%، مقارنة بعام 2024، ولكن البيانات الفعلية للفترة بين الربعين الأول والثالث، تشير إلى أن الإنفاق ظل ثابتاً، على أساس سنوي. ومن المرجح أن الانفاق للعام ككل في عام 2025 سيكون أعلى مما جاء في تقديرات التقرير نصف السنوي. في الوقت نفسه، وبناءً على بيانات الفترة بين الربعين الأول والثالث، ستكون الإيرادات للعام ككل أيضاً أعلى مما هو مقدر في التقرير نصف السنوي (وكذلك الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). ونتيجة لذلك، تتوقع أن يكون العجز الفعلي أكبر بقليل من التقديرات بالقيمة الاسمية (250 مليار ريال)، لكنه سيكون أصغر قليلاً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (5,2%).

يتوقع البيان التمهيدي للميزانية ارتفاعاً في الإيرادات عام 2026 (بنسبة 5,2%؛ 56 مليار ريال)، مع تراجع صغير في الإنفاق (بنسبة 1,8%؛ 23 مليار ريال). لذلك، سيضيق العجز إلى 165 مليار ريال (3,3% من الناتج المحلي الإجمالي). ثم يتوقع البيان المزيد من الضيق في العجز في عامي 2027 و2028 (شكل 6).

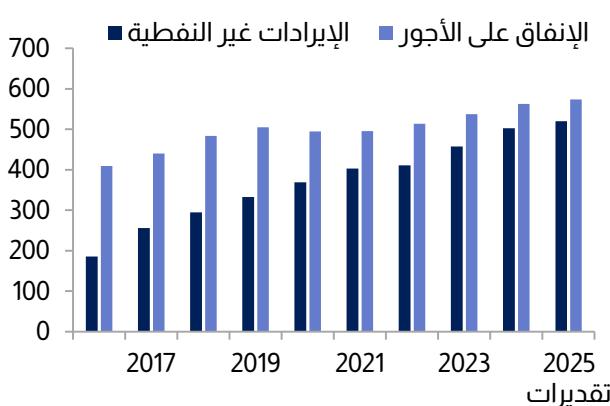
وسيأتي الارتفاع في الإيرادات عام 2026 جزئياً من الزيادة الإضافية في الإيرادات غير النفطية المرتبطة باستمرار النمو في الاقتصاد غير النفطي (شكل 7). ولم يقدم البيان التمهيدي للميزانية توقعات بشأن الإيرادات النفطية، ولكنه ربما يفترض زيادة طفيفة في الإيرادات النفطية نتيجة لزيادة مستويات إنتاج النفط وصادراته، وربما زيادة أخرى بنسبة 4% في توزيعات الأرباح الأساسية لشركة أرامكو.

من المعتدل حدوث بعض التجاوز الطفيف في الإنفاق مقارنة بما هو مقدر في الميزانية للعام 2026، وذلك في حال جاء أداء الإيرادات النفطية متوافقاً مع تقديرات الميزانية أو أعلى منها (إذا كان

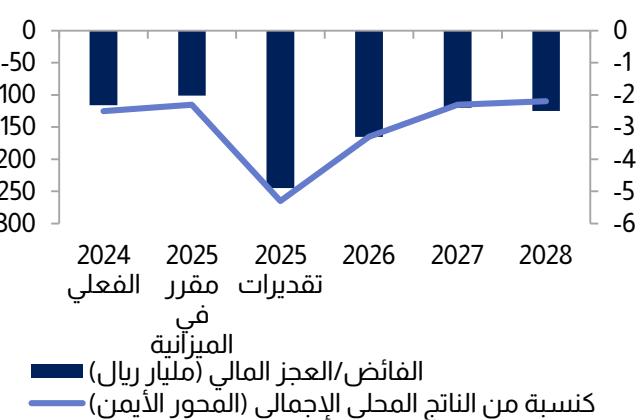
توسيع عجز الميزانية في عام 2025 إلى أكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي).

توقع زراعة في الإيرادات غير النفطية عام 2026.

شكل 7: الآثار تفكيك الإيرادات غير النفطية في الميزانية نحو 90% من فاتورة الأجور (مليار ريال)



شكل 6: تقديرات الميزانية، حسب البيان التمهيدي للميزانية





سعر خام برنت حوالي 64-65 دولاراً للبرميل. تحفظ المملكة بحيز مالي كافي لمواجهة فترات انخفاض أسعار النفط. يتزايد الدين الحكومي لكنه لا يزال منخفضاً إلى حد ما، عند حوالي 31% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا العام. وتحفظ الحكومة الاحتياطي كبير من السيولة من خلال ودائعها لدى البنك المركزي (نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يفوق 100 مليار دولار).

ومع ذلك، إذا استمرت حالة الضعف في سوق النفط في عام 2026، فلن يكون للحكومة مجال كبير للانفاق أكثر مما هو مخصص في الميزانية. ونظرًا لعدم اليقين بشأن التوازن في سوق النفط، فقد يكون الإنفاق أكثر حذراً في النصف الأول من عام 2026، وأكثر انتعاشًا في النصف الثاني من العام نفسه (شكل 8).

بصفة عامة، تتوقع عجزاً في الميزانية بنحو 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2026، وهو يقل قليلاً عن عجز هذا العام، لكنه أكبر من العجز المخطط له في الميزانية. وبافتراض أن هذا العجز سيتم تمويله من خلال الاقتراض، فسيرتفع الدين الحكومي إلى نحو 34% من الناتج المحلي الإجمالي.

سلط البيان التمهيدي للميزانية الضوء على دور صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني في دعم الاقتصاد غير النفطي، من خلال توظيف رأس المال وتوفير القروض. ويعمل صندوق الاستثمارات العامة، الذي استثمر على الأقل 150 مليار ريال سنوياً محلياً خلال الفترة بين عامي 2021 و2025، على إعداد استراتيجية له للفترة بين عامي 2026 و2030. يبقى أن نرى ما مستثير إليه الاستراتيجية الجديدة، فيما يتعلق بحجم إتفاق صندوق الاستثمارات العامة، ولكن من التعليقات التي جاءت خلال "مبادرة مستقبل الاستثمار"، سيكون هناك ترکيز على التنفيذ والعواائد وجذب الاستثمارات من الشركاء والقطاع الخاص.

الحساب الخارجي: العجز يتسع، لكن الاحتياطيات مرنة

تتوقع أن يسجل الحساب الجاري عجزاً بنسبة 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي (أو 50 مليار دولار)، في أعقاب عجز بنسبة 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. ويشكل انخفاض أسعار النفط، ونمو الواردات، وكذلك تحويلات العاملين الأجانب، المحرّك الرئيسي لزيادة العجز.

تتوقع أن ينخفض فائض الميزان التجاري للسلع إلى 66 مليار دولار، مقارنة بـ 98 مليار دولار عام 2024. وتنبأ أن ينخفض الإيرادات النفطية بنسبة 10% (بحوالي 23 مليار دولار)، مع انخفاض الأسعار بنسبة 15% في المتوسط وارتفاع حجم الانتاج بنسبة 5,7%. وارتفعت صادرات السلع غير النفطية (بما في ذلك السلع المعدّة تصديرها) بدرجة كبيرة خلال الفترة من يناير إلى أغسطس، وتنبأ زيادة بنسبة 15% خلال عام 2025 ككل، من 80,5 مليار دولار في عام 2024، إلى 93 مليار دولار.

تنبأ أن تختفي قيمة الصادرات غير النفطية 100 مليار دولار في عام 2026. وجاء النمو القوي في عام 2025 مدفوعاً بصورة أساسية من عمليات إعادة التصدير، مما يعكس التقدم الذي شهدته البنية التحتية للخدمات اللوجستية والنقل.

بينما يتراجع إجمالي إيرادات الصادرات، على أساس سنوي، يتواصل ارتفاع الإنفاق على الواردات، مدفوعاً بنمو الطلب في مجالات الإسهال والإستثمار، على الرغم من انخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى ثبات الإنفاق الحكومي وتباطؤ نشاط المشاريع. ارتفعت فاتورة الواردات بنسبة 10,5% على أساس سنوي، في الفترة من يناير إلى أغسطس 2025، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات ما يزيد

من المحتمل أن يتجاوز الإنفاق الفعلي الإنفاق المقدر في الميزانية للعام 2026. في حال كان سعر خام برنت عند 64-65 دولاراً للبرميل.

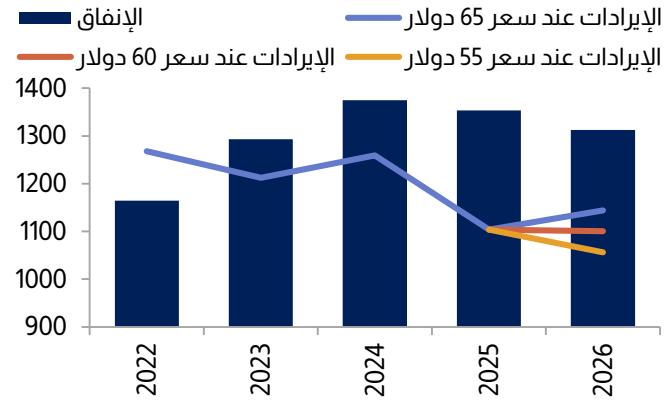
بصفة عامة، تتوقع عجزاً في الميزانية بنحو 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2026.

وفي هذه الحالة، فإن الدين الحكومي سيزداد إلى نحو 34% من الناتج المحلي الإجمالي.

تنبأ توسيع عجز الحساب الجاري إلى 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025.

سبب انخفاض أسعار النفط، ونمو الواردات وكذلك تحويلات العاملين الأجانب.

شكل 8: الميزانية في عام 2026: سيناريوهات سعر النفط (التغيير على أساس سنوي)





قليلًا عن 20 مليار دولار في الشهر.

في النصف الأول من عام 2025، جاء الفائض التجاري (36 مليار دولار) قاصرًا عن تغطية القيمة الإجمالية لعجز الخدمات (28 مليار دولار) وعجز صافي التحويلات (31 مليار دولار). وقد اتسع هذا الأخير بدرجة كبيرة، بسبب الارتفاع الإضافي في تحويلات العاملين (27 مليار دولار في النصف الأول من عام 2025) نتيجة لزيادة القوة العاملة الوافدة. وسيتكرر هذا النمط إلى حد كبير على مدار العام بأكمله.

سيتم تمويل عجز الحساب الجاري من خلال التدفقات الداخلة من إصدارات الدين الخارجي سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص (بما في ذلك البنوك)، وانخفاض الودائع المودعة في الخارج (مما يخلق تدفقات داخلة)، وانخفاض التدفقات الخارجية لشراء الأصول الأجنبية. وتعني تدفقات التمويل هذه، أنه على الرغم من عجز الحساب الجاري، ظلت الاحتياطيات الأجنبية للمملكة مرتفعة. وفي أكتوبر، بلغت الاحتياطيات النقد الأجنبي نحو 442 مليار دولار، بارتفاع طفيف عن 437 مليار دولار في نهاية عام 2024 (شكل 9).

بالنسبة لعام 2026، تتوقع عجزًا أكبر بقليل في الحساب الجاري، عند 4,2% من الناتج المحلي الإجمالي. من المتوقع أن تبقى الإيرادات النفطية (من صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة) عند مستوى مماثل، في ظل ارتفاع حجم الصادرات وانخفاض الأسعار. وستواصل الإيرادات من الصادرات غير النفطية والسياحة تحقيق المكاسب، لكن زيادة الإنفاق على الواردات وتحويلات العاملين الأجانب، ستتكافأ مع تلك الزيادة في الإيرادات. ومرة أخرى، تتوقع أن تظل الاحتياطيات قوية، حيث ينتظر أن تكون التدفقات الداخلة أكبر من التدفقات الخارجية.

أسعار الفائدة، والسيولة، والائتمان

أصبحت أوضاع السيولة في القطاع المصرفي أكثر تشديداً هذا العام، حيث لا يزال نمو القروض يفوق وتيرة نمو الودائع. ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 15,4% في الفترة من بداية العام وحتى سبتمبر، في ظل نمو قوي للقروض المقدمة إلى القطاع الخاص، بلغت نسبته 14%. خلال نفس الفترة، في غضون ذلك، نما إجمالي الودائع بنسبة 8,8% (شكل 10).

بلغ معدل القروض إلى الودائع 111% في سبتمبر. في الوقت نفسه، أصبح صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك أكثر سلبية، مما يعكس زيادة البنوك في الاقتراض الأجنبي لتلبية الطلب القوي على القروض (شكل 11).

خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة في سبتمبر وأكتوبر، وتبعه البنك المركزي السعودي. نفترض حدوث خفض إضافي في ديسمبر (على الرغم من أن هذا أمر صعب التوقع ويدوّن أن الاحتياطي الفيدرالي منقسم بشأنه) وخفضين إضافيين في عام 2026. هناك قدر كبير من عدم اليقين فيما يتعلق بمسار أسعار الفائدة الفيدرالية، حيث لا يزال معدل التضخم أعلى من المستوى المستهدف، لكن سوق العمل آخذ في الضعف.

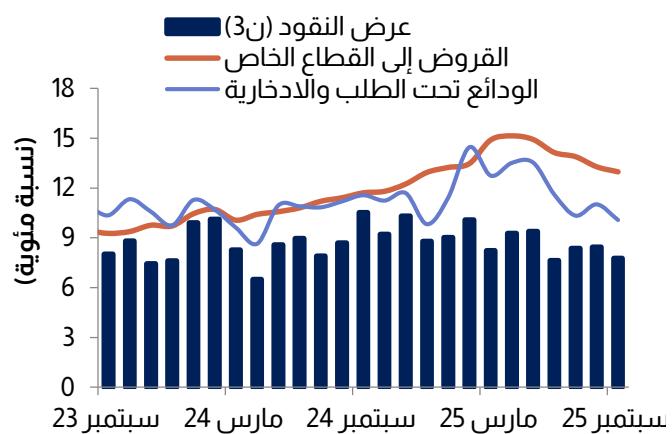
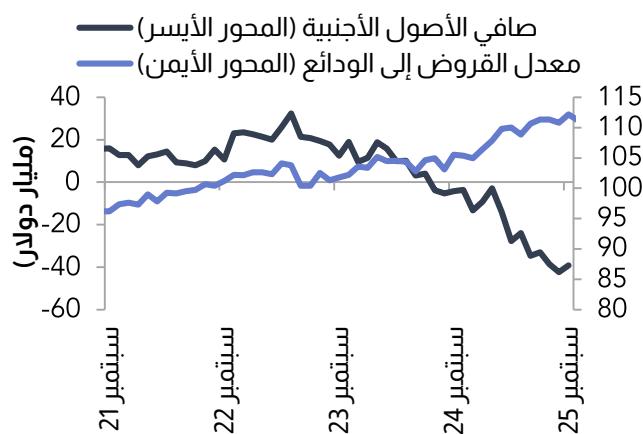
من المرجح أن تؤدي تخفيضات أسعار الفائدة إلى تقليل الجاذبية النسبية للودائع الزمنية والادخارية، التي شهدت نمواً ملحوظاً خلال العامين الماضيين. وبالتالي، من المرجح أن ينبعز نمو الودائع تحت الطلب. ارتفعت الودائع تحت الطلب بنسبة 5,8% في الفترة من بداية العام وحتى سبتمبر، في حين

بالنسبة لعام 2026، تتوقع عجزًا أكبر قليلاً في الحساب الجاري، عند 4,2% من الناتج المحلي الإجمالي.

لا يزال الطلب على القروض يفوق وتيرة نمو الودائع.

تتوقع ثلاثة تخفيضات في أسعار الفائدة بحلول نهاية عام 2026، بإجمالي 75 نقطة أساس.

شكل 10: عرض النقود، والقروض المصرفية، والودائع (التعبير على أساس سنوي)





ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 22%.

سيؤدي انخفاض أسعار الفائدة، مصدراً بالنشاط القوي في الاقتصاد المحلي، إلى دعم الطلب القوي أصلاً على القروض. وبصفة خاصة، سيسعد الطلب على الرهون العقارية زخمه.

مع ذلك، فبينما يتوقع أن يبقى الطلب على القروض قوياً، إلا أن تشديد السيولة سيؤدي على الأرجح وتيرة نمو القروض مقارنة بمستوياتها المرتفعة هذا العام. وتشير الاتجاهات الأخيرة، إلى أن الإقراض المباشر من قبل البنوك الإقليمية والعالمية ربما يساعد على سد بعض الفجوة التمويلية.

التضخم

ارتفع التضخم في أسعار المستهلكين في الفترة من بداية العام حتى أكتوبر 2025، مقارنة بنفس الفترة من عام 2024، لكنه لا يزال معتدلاً، عند 2%. واستمرت الضغوط التصاعدية الرئيسية تأثير من فئتي "السكن والمراافق" و"الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة". وعلى أساس سنوي، بلغ التضخم 2,2% في أكتوبر، وهو أعلى من المتوسط المسجل في الفترة من يناير إلى أكتوبر 2025، والبالغ 1,7%.

التطور الرئيسي في أحدث البيانات بشأن مؤشر أسعار المستهلكين هو تعديل سنة الأساس، من 2018 إلى 2023، وتغيير الأوزان النسبية للقاتن المكونة لمؤشر تكلفة المعيشة، والتي كان لها تأثير على معدل التضخم الشامل ومعدلات تضخم الفئات. وتشير معدلات التضخم المحدثة إلى أن الأسعار في عام 2024 ارتفعت بنسبة 1,5% وهي نسبة أقل من النسبة المعلنة سابقاً والتي كانت عند 1,7% (المزيد من التفاصيل بهذا الخصوص، يرجى الاطلاع على أحدث إصداراتنا: [تقرير التضخم](#)).

بنهاية عام 2025، نتوقع أن يصل التضخم إلى حوالي 2,3%， حيث يتضرر أن بعض ارتفاع أسعار الغذاء تراجع تضخم الإيجارات. تشير أحدث البيانات من منظمة الزراعة والأغذية (الفاو)، إلى زيادة بنسبة 5,6% في أسعار الغذاء العالمية في الفترة من يناير إلى أكتوبر 2025، مقارنة بتراجع بنسبة 1,8% في عام 2024 ككل.

في عام 2026، نتوقع تباطؤ التضخم بسبب تباطؤ وتيرة التضخم في إيجارات المنازل. وسيباطأ تضخم إيجارات المنازل نتيجة لتأثيرات سنة الأساس، وتغيير وزنها النسبي في سلة مؤشر أسعار المستهلكين، إضافة إلى القرار الذي تم اتخاذه مؤخراً بتحجيم زيادة الإيجارات في الرياض لمدة خمس سنوات (شكل 12).

ويتوقع أن يكون لخفض قيمة الدولار الأمريكي مؤثراً تأثير على تكلفة بعض السلع والخدمات المستوردة في المملكة. ومن المرجح أن تنتقل هذه التأثيرات عبر عدد من المنتجات التي تعتمد بشكل كبير على الواردات. ومع ذلك، من المتوقع أن يكون التأثير محدوداً. وبناءً عليه، وبعد إجراء التعديلات الجديدة على سلة مؤشر أسعار المستهلكين، فإننا نتوقع أن يبلغ معدل التضخم 2,1% في عام 2025، و 1,7% في عام 2026 (شكل 13).

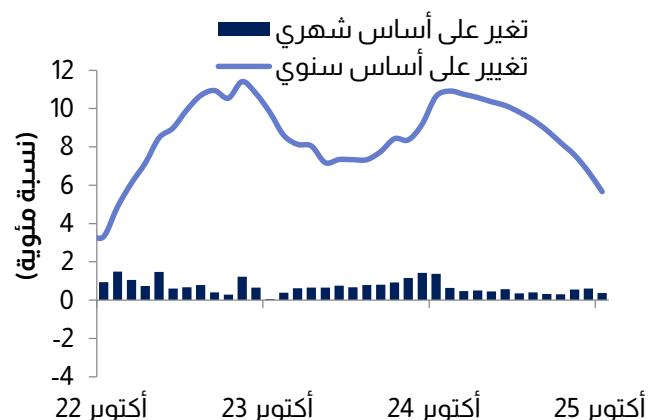
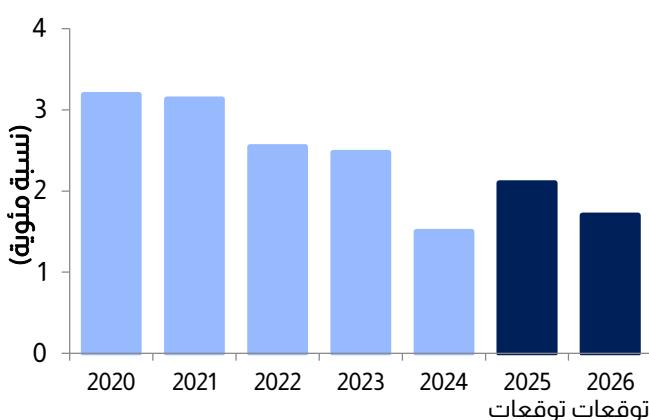
استمرت الضغوط التصاعدية الرئيسية تأثير من فئتي "السكن والمراافق" و"الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة".

نتوقع تراجع التضخم في عام 2026، متأثراً بتباطؤ وتيرة التضخم في إيجارات المنازل، نتيجة لتأثيرات سنة الأساس.

نتوقع أن يبلغ معدل التضخم 2,1% في عام 2025، و 1,7% في عام 2026.

شكل 13: توقعات التضخم
(التغير على أساس سنوي)

شكل 12: معدل التضخم في "إيجارات المساكن"
(التغير على أساس سنوي)





البيانات الأساسية

	2026 توقعات	2025 تقديرات	2024	2023	2022	2021	2020	2019	
الناتج الإجمالي الاسمي									(مليار ريال سعودي)
1,335									(مليار دولار أمريكي)
5.0									(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									(الناتج كنسبة مئوية)
7.0									الأنشطة النفطية
4.8									الأنشطة غير النفطية
1.5									الأنشطة الحكومية
4.8									معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
64									خام برنت (دولار/برميل)
10.1									الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									(مليار ريال سعودي)
1135									إيرادات الدولة
1359									مصروفات الدولة
-224									الفائض/العجز المالي
-4.5									النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
1689									الدين العام المحلي
33.8									النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
مؤشرات النقدية									
1.7									التضخم (متوسط معدل التغير السنوي)
3.75									سعر الريبو لـ "ساما"
نسبة مئوية: نهاية العام									مؤشرات التجارة الخارجية
(مليار دولار)									
199									عائد صادرات النفط
303									عائد الصادرات الإجمالي
242									الواردات
61									الميزان التجاري
-56									ميزان الحساب الجاري
-4.2									النسبة من الناتج المحلي الإجمالي
425									الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
37.1									المؤشرات الاجتماعية والسكانية
6.2									تعداد السكان (مليون نسمة)
35,989									متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)
35,062									(فوق سن 15، نسبة مئوية)

المصادر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، وزارة المالية. توقعات شركة جدوى للاستثمار للأعوام 2025 و 2026.



إحلاء المسؤلية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق، ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من الهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومن مصادر إحصائية محلية وعالمية، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تنسجم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمادات أو ادعاءات أو تعبارات صرامة كانت ألم ضهناً، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرةً أو غير مباشرةً أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.